

الديمقراطية وحقوق الإنسان ظروف الإنتاج وخلفيات التصدير

الدكتور عبد القادر تومي

المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنساني- الجزائر

على الرغم من الاتفاق في كثير من الأحيان على أن الديمقراطية هي الحل الوحيد لجميع المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية.¹ إلا أن هناك اختلافا واضحا في فهم معنى الديمقراطية، وفي كيفية تطبيقها وسواء انحصر هذا الاختلاف بين رؤية الدولة للمجتمع أو العكس، أو تجلى هذا الاختلاف عند ممارسة الفعل الديمقراطي من طرف التيارات السياسية على تنوعها كما في البلدان العربية (التيار الإسلامي التيار القومي، التيار الاجتماعي اليساري، التيار الليبرالي...). فإن بروز مظاهر هذا الاختلاف حول مفهوم الديمقراطية هو الاختلاف حول ماهيته² فهل هي عقيدة أم منهج؟ وهل هي عقيدة تنازع العقائد الأخرى، أم هي منهج يقتضيه التعايش السلمي بين الأفراد؟ وهل تفهم الديمقراطية على أنها ممارسة مطلقة غير مقيدة القانون أو القيم؟ أم تفهم على أنها ممارسة مقيدة بالشرائع التي يعتنقها الأفراد؟

في عصر العولمة يطرح سؤال آخر: هو هل العولمة والديمقراطية هما وجهان من أوجه خدمة الليبرالية وتحقيق مصالحها الرأسمالية؟

إن الديمقراطية في نظرنا هي منهج تقتضيه ضرورات الحياة يعتمد على مبادئ، ومؤسسات، تحقق بها الدولة مصالح الشعب، وخاصة استقراره الاقتصادي والسياسي، وفي هذا الإطار يقول احد المهتمين: "لقد أظهر التاريخ المعاصر أن الدول التي تتمتع بأنظمة ديمقراطية مستندة إلى السوق، مجهزة تماما للاستجابة لتحديات العولمة. وقد أثبتت ثلاثة مظاهر للديمقراطية بأنها حاسمة للتطور الاقتصادي والاجتماعي الطويل الأمد، وهي:

¹. Francis Fukuyama, (Pierre Rosanvallon , Jacques Rupnik, Basma Kodmani-) « peut-on exporter la démocratie ? », colloque éthique et relation international : choc des identités, démocratie et ordre international 9/03/2006 CERI Paris.

². Robert A Dahl, "Democracy .and its critics", New haven, Yale university, press, 1989.p : 6.

الدكتور عبد القادر تومي

1- أن نظاما ديمقراطيا مستقرا هو أفضل ضامن للاستقرار السياسي الضروري للنمو الاقتصادي الطويل الأجل.

2- إن الممارسات الديمقراطية كالشفافية والمحاسبة هي ضرورية لإقامة حكم فعال وسريع الاستجابة.

3- ضرورة وجود مجموعات قانونية تنظيمية يدعمها حكم القانون لتمكين المؤسسات التجارية من الازدهار في اقتصاد السوق".³

إن هناك مواقف تربط الديمقراطية بالنهج الذي تمارسه بعض الدول الكبرى اتجاه الشعوب الأخرى، وفي هذا الإطار تحدث فوكوياما عن نسبة نجاح الديمقراطية الأمريكية فقال : " إن معظم الدول التي تدخلت فيه أمريكا تحسن مستوى تطبيق الديمقراطية فيها " ⁴ ونحن نختلف معه في هذا الموقف إذ أننا نرى أن الدول التي تدخلت فيها أمريكا قد ساءت أوضاعها كثيرا كما هو الحال في العراق وأفغانستان والصومال.

لقد أفرز التدخل الأجنبي في العراق صورة سلبية في نظر أكثرية سكان العالم بما في ذلك العالم الأوروبي، وتقول إحصائيات عام 2006 أن هناك نسبة 70% تصف سياسة بوش بالسلبية وتذكر نفس الإحصائيات أن 5 % من الأوروبيين يرون في الحل العسكري وسيلة لفك لغز النووي الإيراني بينما يرى 95% أنه لا بديل عن الحل الدبلوماسي.⁵

إن الديمقراطية كما نجد تعريفها في التراث الإغريقي " تعني حكم الشعب" وهو تعريف مثالي في نظرنا لأنه لم يتحقق في التاريخ، ولا يمكنه أن يتحقق في المستقبل لأنه حتى في الدول الأكثر تقدما في مجال الديمقراطية لم يتحقق حكم الشعب بصورة كلية، فلا يخل مجتمع من المعارضة لكن الحد الأدنى الذي اكتسبته الدول المسماة ديمقراطية هو حكم الكثرة⁶ الذي يسعى إلى الاقتراب من حكم الشعب، وهذا بفضل

³. جون دي. سوليفان " الديمقراطية ونظام الحكم والأسواق المفتوحة "، مجلة مواقف اقتصادية ، مجلة

الالكترونية تصدرها وزارة الشؤون الخارجية الأمريكية ، سبتمبر 2001. <http://usinfo/state/gov/journals>

⁴. Francis Fukuyama, (Pierre Rosanvallon - Jacques Rupnik- Basma Kodmani) peut-on exporter la démocratie ? Colloque éthique et relation international : choc des identités, démocratie et ordre international 9/03/2006, CERI, Paris.

⁵. Nicole gnesotto, (Christophe Bertram - Andrew Arato - Ghassan Salamé) Agir, entre solidarités et conflits. Colloque éthique et relation international : choc des identités, démocratie et ordre international. 9/03/2006, CERI, Paris.

⁶. Polyarchy. بمعنى انه لا توجد دولة ما اتفق جميع أفرادها على نظام سياسي واحد

الديمقراطية وحقوق الإنسان ظروف الإنتاج وخلفيات التصدير

نشر الثقافة الديمقراطية، واتساع دائرة المشاركة السياسية في صناعة القرار، وسعي المؤسسات من أجل تنمية المجتمع على كل الأصعدة. ومن هنا يتباين التجسيد الحقيقي للديمقراطية فهي في أوروبا الغربية أكثر تطوراً من أوروبا الشرقية لأن الديمقراطية لا تعني الفوز بالانتخابات بطريقة حقيقية لا تزوير فيها فقط، بل تعني أيضاً بناء مؤسسات ديمقراطية داخل الدولة.⁷

من زاوية أخرى فإن الديمقراطية بوصفها ممارسة دستورية ليست مطلقة، بل لابد أن تقيد بدستور تتقبله كل القوى الفاعلة، وتحكم اليه بشرط أن يراعي هذا الدستور المبادئ الديمقراطية، مثل مبدأ المساواة السياسية الذي أقره الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأقرته الأديان السماوية من قبل، ومبدأ المواطنة ومبدأ الحرية بجميع أبعادها ومبدأ تداول السلطة، ومبدأ ضمان الحقوق المتنوعة. بالإضافة إلى كل هذا فإننا نرى أن الديمقراطية التي تحاول العوالة تصديرها إلى كل الشعوب هي ديمقراطية تتفق ومصالح الدول القوية الصانعة لأحداث العالم.

والخلاصة أن الديمقراطية لها تعريفات حركية وليست ثابتة وأول صورة للديمقراطية هي الخروج من الدكتاتورية أما الصورة الثانية فهي بناء الديمقراطية.⁸ أما قضية استخدام الديمقراطية كورقة إستراتيجية، تستغل لخدمة مصالح معينة، كما يسلك الغرب اليوم في تعامله مع الآخرين فهي المحطة التي تجعلنا نتوقف عندها، فنتساءل لماذا ينظر الغرب للديمقراطية بمنظورين اثنين : الأول هو الديمقراطية داخليا أي تطبيقها على المستوى المحلي، وهنا نسجل تجسيدها بصورة ملموسة خاصة في الانتخابات، أو تطبيق القانون. أما على الجبهة الخارجية فتطبق ملونة بألوان المصالح الإستراتيجية أحيانا، وبأيدولوجيا الغلبة والتفوق أحيانا أخرى. فهذه الديمقراطية الغربية قد كشفت عن وجهها أثناء فترة الاستعمار والاستخفاف للشعوب المظلومة، في الفترة التاريخية التي عرفت بمرحلة الاستعمار. إن الغرب في تعامله مع الآخر يميز بين ما هو حلال عليه وحرام على غيره، فما يعترف به لآبائهم من حريات وحقوق، لا

⁷. Jacques Rupnik, (Pierre Rosanvallon - Basma Kodmani- Francis Fukuyama) peut-on exporter la démocratie ? Colloque éthique et relation international : choc des identités, démocratie et ordre international 9/03/2006, CERi, Paris.

⁸. **Pierre Rosanvallon**, (Francis Fukuyama - Jacques Rupnik- Basma Kodmani-) peut-on exporter la démocratie ? Colloque éthique **et relation international : choc des identités, démocratie et ordre international 9/03/2006, CERi, Paris.**

الدكتور عبد القادر تومي

ينطبق على الآخر خارج حدوده باسم الاستعلاء والغلبة، ويصل الأمر إلى أن يرى في سلوكه الاستعماري، أو التدخل المباشر كما يحدث اليوم ترسيخا وتكريسا للديمقراطية كما يتصورها هو.

حقوق الإنسان

إن الاستغلال الحاصل مع مصطلح الديمقراطية قد ينطبق على مصطلح حقوق الإنسان الذي ارتبط مع مفهوم العولمة. وقد يكون الترويج للعولمة، وراء الادعاء أنها حامية لحقوق الإنسان. لقد دعمت العولمة هذه الحقوق بدرجة كبيرة ولعل الأسباب التي تكمن وراء ذلك هي :

1. التطور الحاصل على المستوى التكنولوجي حيث أدى انتقال المعلومات من شخص إلى آخر عبر الإنترنت إلى انتقال أخبار الانتهاكات في كل مكان تقع فيه، مما جعل الناس أمام سمع ومرأى من بعضهم البعض، ولم تعد الأسوار الحديدية القديمة قادرة على إخفاء ما يقع للأفراد في دولهم، لأن الثورة التي حدثت في عالم الاتصال قد كسرت هذه الأسوار.
2. كما أن حقوق الإنسان بلغت مستوى متقدم بفضل تشابك مجموعة من المنظمات

والجمعيات المدافعة عن حقوق الإنسان، والتي تعمل على مواجهة الانتهاكات المحلية ومساندة الإنسان حيثما كان. غير أن الملاحظ على هذه الجمعيات والمنظمات تدعيم من قبل الشعوب التي تقدمت ديمقراطيا. في حين هناك حكومات ترفض دعم هذه المنظمات وقد تعمل على ملاحقة النشطين فيها.

3. كما أن المؤسسات الاقتصادية أصبحت اليوم تربط بين الجانب الاقتصادي وبين قيم الديمقراطية، وحقوق الإنسان، فالتعامل مع هذه المؤسسات كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي يقتضي الربط بين المساعدات التي تقدمها وبين سجل حقوق الإنسان، والتحول الديمقراطي في هذه البلدان النامية.
- والآن نطرح الأسئلة الآتية :

- كيف طرحت العولمة موضوع حماية حقوق الإنسان وماهي أبعاد هذه الحماية ؟ ولماذا وضع هذه الإعلان ؟ وماهي أبعاد عالميته ؟
- وماهي الأحداث والأنساق التاريخية لهذا الإعلان ؟

الديمقراطية وحقوق الإنسان ظروف الإنتاج وخلفيات التصدير

- وهل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو النموذج الأمثل الذي ينبغي على كل الشعوب أن تتبع مبادئه؟.

المواد الثلاثين لميثاق حقوق الإنسان تم الإعلان عنها من حيث المبدأ لعدة أسباب نذكر منها مايلي :

- إتصاف الأسرة البشرية بعناصر مشتركة ، وتساو في الحقوق، والكرامة المتأصلة هو ما يشكل أساس الحرية والعدل والسلام في العالم اجمع.

- ان الحروب التي دمرت البلاد والعباد تاريخيا تجاهلت حقوق الإنسان ولم تعر لها أي اهتمام.

- ضرورة أن تتمتع حقوق الإنسان بحماية النظام القانوني العام مع تنمية العلاقات الودية بين الأمم من أجل ضرورة تحسين مستويات الحياة لدى البشر.

- تركيز التعاون مع الأمم المتحدة على ضمان تعزيز احترام حقوق الإنسان ورعاية حرياته الأساسية.

غير أننا نتساءل هل هذا التوجه (تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وضمان الحريات وحماية هذه الحقوق) وهو توجه افرزه النظام الدولي الجديد هل يطبق علي جميع الأفراد وفي كل مكان وفي كل الحالات أم أن هناك دولا قوية تعمل بمعايير مزدوجة في مواجهة قضايا حقوق الإنسان ؟

إن الحديث عن حقوق الإنسان يجعلنا نتصور عالما مثاليا تسود فيه القيم الأخلاقية من إخاء وتعاون وتحقيق مصالح الجميع بما يخدم الإنسان في حياته. ويصبح الفرد قريبا من أخيه يشعر بالآلامه ويدرك حقيقة ظروفه لكن السؤال الذي نطرحه على أنفسنا هو هل تحقق هذا العالم بهذه المواصفات على الواقع ؟ وقبل ذلك نتساءل عن الخلفية الحضارية لهذا التقارب ؟ وما هو الأساس المبتكر لهذه الحقوق ؟ وما هي الظروف التي كانت سائدة عند صياغة هذه الحقوق ؟ وما هي دوافع وأهداف وضع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ؟

قد يلاحظ على الإنسان أنه قد أصبح يتمتع بكثير من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية. كالحق في الحياة، وحق الانتخاب. والحق في العمل، والحق في التعليم والعلاج. والحق في الضمان الاجتماعي... لكن استعراض المبادئ الحقوقية التي حوتها النصوص المتعلقة بهذه الحقوق، واكتشاف الأسس العقائدية والاجتماعية المولدة لها. سواء تعلق الأمر بإعلان حقوق الإنسان العالمي الذي أقرته الأمم المتحدة في

الدكتور عبد القادر تومي

10 ديسمبر 1948، أو ذلك الذي أقرته الجمعية التأسيسية للثورة الفرنسية، في 26 أوت 1789، يفضي بنا إلى القول أنها لم تكن حدثاً تاريخياً منفصلاً عن طبيعة التحولات والأحداث التاريخية التي مرت بها الدول الغربية الحديثة، ولعل من بين هذه التحولات تغيير النظرة الأساسية لمفهوم الإنسان في الفكر الغربي كقضية إنسانية عالمية متحررة من القيود الدينية والسياسية، وهذا ما يضيف على إعلان حقوق الإنسان المعاصر بعداً تحريراً يلامس عن قرب هموم وطموحات الإنسان المعاصر المثقل بمخلفات الحرب العالمية الثانية⁹. وما أرسته السلطات الدينية في العصور الوسطى من تصورات ومفاهيم دينية.

من القضايا التي تفرض نفسها في هذا الإعلان الذي يؤكد فردية هذه الحقوق فكرة عالمية هذه الحقوق حيث أصبحت اليوم ذات صبغة عالمية تتجاوز المطالبة بها حدود الدول لتبلغ جميع أنحاء الكرة الأرضية¹⁰.

هل هذه الحقوق طبيعية في كل المجتمعات والثقافات أم هي إفراز لتجارب مرتبطة بالمجتمعات الغربية ؟ لا شك أن الاحتياجات الإنسانية تختلف من حضارة إلى أخرى، وليست كل الاحتياجات حقوقاً، ما لم تتوصل الجماعة المعنية إلى إجماع على أنها حقوق. أما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فإنه يحمل سمات وخصائص الحضارة الغربية، وإذا كان ذلك يناسب الغرب فليس معنى هذا أنه يناسب بقية شعوب العالم.

تعود جذور المعالجة الغربية لحقوق الإنسان إلى القرن السابع عشر¹¹ وفي ذلك الوقت نشرت فيه أعمال لوك رسالتين من الحكومة " The treatise of government " 1689.

يرى لوك حسب جاك دونللي : " أن الرجال يكونون طبيعياً في حالة " حرية كاملة " وفي حالة مساواة، وأن لكل شخص حقوق طبيعية في الحرية والمساواة، ولكن هذه الحالة الطبيعية ليست ترخيص. إن لحالة الطبيعة هذه قانون الطبيعة الذي يحكمها، والذي يلزم كل فرد، والمنطق الذي هو ذلك القانون يعلم كل البشرية ونظراً

⁹. خلفت هذه الحرب دماراً وخراباً كبيرين وتسببت في تشريد عشرات الملايين من الأشخاص. وموت الآلاف من الأطفال، فضلاً عن الكبار.

¹⁰. Daniël Lochak , les droits de l'homme 1^{er} édition , la découverte, Paris, 2005, P : 46.

¹¹. جاك دونللي، "حقوق الإنسان العالمية بين النظرية والتطبيق"، ترجمة مبارك علي عثمان، مكتبة الأكاديمية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1998، ص : 114.

الديمقراطية وحقوق الإنسان ظروف الإنتاج وخلفيات التصدير

لكون الجميع متساوين ومستقلين، فلا ينبغي على أي فرد أن يؤدي فرداً آخر في حياته وصحته وحرية وممتلكاته".

أي أن كل الناس في الحالة الطبيعية لهم حق طبيعي في تنفيذ قانون الطبيعة. ونتيجة لذلك فإن لكل فرد الحق في حماية حقوقه الطبيعية من خلال المساعدة الذاتية الفردية والجماعية.

ويضيف جاك دونلي: "ولكن الانحياز ورداءة الطبع، والعاطفة والانتقام، تقود إلى الانتهاكات في تنفيذ القانون الطبيعي وينجم عن هذه الانتهاكات، فوضى واضطراب يولدان رغبة في تكوين المجتمع المدني والحكومة كعلاج للعقبات الناجمة عن حالة الطبيعة".¹² وهو ما يعني أن العقبات التي تحول دون تنفيذ القانون الطبيعي هي تلك الصفات السلبية الملازمة للإنسان في الحالة الطبيعية وهي الدافعة نحو التغيير بواسطة النظام الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني.

ومن ذلك الحين لم تظهر معالم المطالبة القوية بحقوق الإنسان إلا بعد تطورات داخل العالم الرأسمالي الذي يمر بموجة ثالثة من رأسمالية الما بعد صناعية، وما تسمى بـ "التحررية المطلقة". وارتبط بروز دور المنظمات غير الحكومية التي قدمت حقوق الإنسان كشعار للنضال السياسي¹³،

-خاصة في عالم ما بعد الحرب الباردة- بهذا التطور، واقصد به محاولة فرضه على بقية العالم الأمر الذي أدى إلى معارضة شديدة له في مختلف أرجاء العالم. حتى محاولات إقامة نظام اقتصادي كوني -رأسمالي غربي- بالأساس- تواجه مقاومة شديدة. وما فشل الاجتماعات المختلفة لمنظمة التجارة العالمية بعد تدخل مناهضي العولمة إلا نموذج قريب من ذلك.

إن النظام الغربي الحديث منذ مطلع القرن السادس عشر الميلادي، كشف عن توجهات خاصة بالإنسان الغربي، واكتبها ممارسات سياسية واقتصادية وعسكرية، أحالت شعوب العالم بأسره إلى كائنات مسخرة لحياة ونمو المدنية الغربية بغض النظر عن الوسيلة المنتهجة في تحقيق الهدف.

¹². جاك دونلي، "حقوق الإنسان العالمية بين النظرية والتطبيق"، ص 115.

¹³. Daniël Lochak , « les droits de l'homme », P : 04.

الدكتور عبد القادر تومي

وفي كل مرة، من مراحل تطورها التاريخي، تجد النظم الغربية ما يسوغ لها ما تقوم به هذه النظم من سياسات ظالمة، خلال تاريخها المثقل بدماء الشعوب التي اجتاحتها فكراً ووجوداً وما الظاهرة الاستعمارية الا دليلاً واضحاً على ذلك.

لقد تمت عملية استئصال وجود الحضارات الهندية في أمريكا، كما تم استبعاد الشعوب الأفريقية والآسيوية وإدخالها في زمن الرق القاري العام بشهادة كل الدارسين.

وتوالى الحركات الاستعمارية المدمرة، حاملة خطاب نشر التقدم والنظام الجديد والعقلانية، واسترداد حقوق الإنسان، مخلفة الآلاف من القتلى والمعاقين والمرضى.

أما حقوق الإنسان التي بلورتها فلسفة الثورة الفرنسية فقد تأثرت بفلسفة التنوير (روسو، مونتسكيو، فولتير في فرنسا، كانط في ألمانيا، ...) وأسفرت هذه الفلسفة عن ظهور جيل جديد يؤمن بالإنسان ويمجده ويعتبره الحقيقة الأساسية بداية من المسيرة التي بدأها ديكارت باعتبار الإنسان أساساً للكينونة والوجود من خلال " أنا أفكر إذن أنا موجود " مروراً بأوغست كونت الذي فرق بين الرجل البدائي والرجل العقلاني ثم كانط الذي جعل الإنسان ملاكاً للمعرفة ومبدؤاً الوحيد وصولاً إلى سارتر أحد النماذج البارزة لطغيان مركزية الإنسان في مقابل الله.

إن الثورة الفرنسية التي قامت ضد السلطان المطلق للملوك قد أحلت المواطن الحديث محل الملك في التمتع بالسلطان المطلق مع فارق واضح وهو أن المواطن الحديث يستمد سلطته المطلقة من فرديته بينما كان الملك يستمدّها من نظرية التفويض الإلهي.

إن الحرية التي تقول بها المادة الأولى من الإعلان هي حرية مطلقة والفرد في هذه الحالة سيد مطلق وهذا جوهر الفلسفة الليبرالية. وهذه هي سيادة العقل الفردي¹⁴ التي نادى بها "جون لوك".

في اعتقادي أن أولى الخصائص التي تشكل أرضية الفكر الغربي الحديث، وتستخدم اللغة الحقوقية في خطابها يراد منها حجب وتغطية الأبعاد العميقة لاختلال النظم الغربية، والمساهمة في إظهار التوازن والاستقامة على هذا النظام، لعل في ذلك ما يساعد على تسويق سياساته الاستعبادية الجديدة عبر تغليف مضامينها الفعلية بشعارات

¹⁴. Souveraineté de la raison individuelle.

الديمقراطية وحقوق الإنسان ظروف الإنتاج وخلفيات التصدير

حقوق الإنسان المختلفة في القرن العشرين، وأضاف إليها اليوم شعار التسامح والتعايش، هذه الشعارات أصبحت لغة تبريرية جديدة، يغسل النسق الغربي بواسطتها يديه، مما ارتكبه بحق البشرية من جرائم لا حصر لها، كانت الحرب العالمية الأولى والثانية، أدلة كافية، لتبيان ما فعله هذا النظام الغربي من جور وظلم. وما زال يستخدم هذه اللغة إلى الآن ويروج لها في أماكن مختلفة.

ما نلاحظه أنه كلما تمكنت الأمم والمجتمعات المقهورة من كشف المضامين السلبية لتوجهات النظام الغربي الفكرية، بادر إلى إنتاج سلع فكرية جديدة، لتنهض بالدور الذي لعبته التوجهات الفكرية السابقة.

لقد تحولت مصطلحات العقلانية والتحرر، التي غلف بها النظام الغربي، إستراتيجيته العامة وأطروحاته السياسية، إلى قوة تسلطية، يشتد حضورها، كلما تعمقت أبعاد المواجهة الشاملة بينه وبين من يضعهم على أنهم الآخر الواجب إخضاعه، لدرجة أصبح معها الاستعمار تحضيراً والتدخل العسكري مهمة لتحقيق الديمقراطية.

إن الأدوار التي تنهض بها التوجهات الفكرية للغرب تعمل على تصوير التسلط المعاصر على المستوى العالمي على أنه اللغة الإنسانية العالمية، التي يجب أن تسود العالم وفي الوقت نفسه كي تغطي الجانب المظلم من الشخصية التاريخية للدولة الغربية. عليها تحجب ما اقترفته الشخصية الغربية بحق الآخرين من جرائم، وهناك مسألة جد مهمة وجديرة بال طرح وهي : إذا كانت شرعة حقوق الإنسان، تبرز مكانة الإنسان الحقوقية والمجردة، لتغيب دور النسق الحاضن لهذا لإنسان فهل معنى ذلك، أن الإنسان الغربي كان غائباً عن المشروع الأوروبي طوال الحقبة التاريخية السابقة على إعلان ميثاق حقوق الإنسان؟ أم أننا في الواقع أمام تجربة تاريخية متكاملة، يعتبر إنسانها التاريخي الأنموذج الذي يلعب الدور نفسه لكن في فترات متباينة وهنا نعتقد كما قال أحدهم أن ميثاق حقوق الإنسان :

" مصدر غواية وتضليل فهو من جهة يقدم نفسه، وكأنه تأسيس جديد لخيارات النسق الغربي، باتجاه إحداث قطيعة فرعية مع التجربة السابقة التي غابت دور الإنسان ومكانته الوجودية الأصيلة. وكأنه بذلك يفتح باباً جديداً للبشرية، يختلف اختلافاً جذرياً عما أرسته التجربة الاستعمارية السابقة من تشويهات عميقة، وبالتالي فإن على

الدكتور عبد القادر تومي

شعوب العالم وأممه المقهورة أن تتخذ من هذه الشرعة غطاء لها في سعيها للانعتاق والتحرر من الواقع المرير الذي صنعه أصحاب الشرعة نفسها " ¹⁵.

في نفس السياق يمكن طرح سؤال مهم آخر هو: لماذا تأخر النسق الغربي قروناً طويلة حتى ينجز شرعة حقوق الإنسان ؟ ولماذا أحال هذه الشرعة إلى هدف إنساني عام يطرح على الآخرين التعاون معه لجعله موضع تطبيق وتنفيذ، وهل يعني هذا أن المجتمعات البشرية الأخرى غير الأوروبية لم تتعامل مع مسألة حقوق الإنسان ؟ إن استحضار التجربة الإسلامية التاريخية، من معطيات ووقائع أكيدة تنبذ المنطق الغربي المعاصر، إذ ثبت وبشواهد لا تحصى، عما بلغته الأمة الإسلامية من وعي لمكانة الإنسان الوجودية وما يتفرع عنها من أنظمة تشريعية تصون هذا الوجود وترعاه في تحقيق غاياته الكبرى.

وقد أكدت أغلب الديانات على عالمية الإنسان انطلاقاً من الأصل الواحد بالرغم من التفرق شعوباً وقبائل وأجناساً بألوان مختلفة وسمات متباينة وخصال متعددة، وترتب على تلك العالمية مميزات خاصة ميزت الإنسان عن غيره من المخلوقات، فصار له حق التملك ولم يعد لأحد الحق في الاعتداء على تلك الملكية، ما دامت تقوم بوظيفتها الاجتماعية في المجتمع، وأصبح للإنسان حق العمل والتمتع بنتائج عمله أو السعي من أجل ظروف معيشية أفضل وعائد أكثر.

وكفلت أغلب الديانات للإنسان حقوقاً أساسية، منها حرية العقيدة وحرية الفكر والتعبير والأمن في الأبدان والأعراض، وحرية اختيار الزوجة للزوج والزوج للزوجة، وتكوين الأسر، كما وفّرت الديانات للإنسان حقوقاً أخرى منها حق المساواة والرعاية في حالات العجز أو المرض، والمعاملة الكريمة، والتراحم، وحق براءة المتهم إلى أن تثبت إدانته، وغير ذلك من الحقوق، وتحتل العدالة مساحة واسعة من اهتمامات الأديان، إضافة إلى المساواة بين الجنسين، والتشاور بين الحكام والمحكومين، وحماية الأوطان من الفوضى.

إن نظرة إلى التاريخ تكشف أن المواطن الأوروبي، ما أن يضع قدميه خارج حدود دولته، حتى يصبح قوة وحشية لا ضابط لها، ويحق لها أن تفعل ما تشاء لتروي بذلك

¹⁵. انظر حسن الضيقة ، ملاحظات حول موضوعات حقوق الإنسان في الفكر المعاصر.

www.mafhoum.com/press4/130s27.

الديمقراطية وحقوق الإنسان ظروف الإنتاج وخلفيات التصدير

كافة الصور الإحباطية التي تخترق بنیان شخصيتها داخل حدود دولتها¹⁶. وما قامت به الجيوش الأوروبية طوال الفترة التاريخية الممتدة بين القرن السادس عشر والقرن الثامن عشر، من عمليات إبادة وإفناء لعشرات الملايين من الأنفس البشرية، وما اعتمدته من أساليب وطرق مواجهة، ينطوي على معان كثيرة كاشفة للدور الذي نهضت به الشعوب الأوروبية في تلك المرحلة من التاريخ.

إننا أمام معادلة تاريخية دقيقة، مكنت الغرب من الانتقال من موقع المهمش على المستوى العالمي، الى موقع المهيمن والمسيطر بل المتحكم بأقدار العالم أجمع. يذهب احد المحللين للشخصية الغربية للقول: " إن هذا التكوين الفصامي للدولة القومية، لم يغيب دور الإنسان الأوربي، بل جعل من عنوان مصلحة الأمة، عنواناً قائداً وموجهاً له، وعلى هذا الأساس أطلق العنان له ليتخطى حدود الدولة -الأمة الناشئة ليعاد في مرحلة لاحقة توظيف كافة انجازاته التاريخية بما يخدم نشوء ثوابت الدولة- الأمة فشرعة حقوق الإنسان الأوربي في تلك المرحلة، كانت تحضر في طي شرعة حقوق الأمة، وتدعم ركانزها المختلفة، نازعة بذلك حق الحياة والوجود عن شعوب العالم قاطبة " ¹⁷.

إن هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ أوروبا، والممتدة بين القرن السادس عشر والثامن عشر، رسمت المعادلات التكوينية الثابتة للنسق الغربي الحديث، القائم على مبدأ مركزة القوة في الداخل وتوحيد الشعب ضمن دائرة عقائدية وثقافية، تستهدف تفكيك عرى الحضارات العالمية وتصفية وجودها البشري والثقافي وإلحاقها بمراكز القوة الناشئة، هذه المعادلة التكوينية، لم تؤد الى تغييب الإنسان الأوربي، بل إلى اشتداد حضوره العدواني في الخارج، والمدمج في الداخل.

وهذه النزعة لم تقتصر على دولة أوروبية دون أخرى، بل شملت مختلف الدول الأوروبية. ووجدت تعبيرها الأقوى في المسرح العالمي عبر سياسة التنافس على إيجاد حقل استعباد خارجي، خاص بكل دولة من الدول الأوروبية. كما ننوه بأن هذه الحقوق كانت تستغل كورقة في الصراعات الأيديولوجية. فكانت الدول الرأسمالية تكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان في الدول غير الرأسمالية

¹⁶. مما يدل على ذلك الانتهاكات التي حدثت في سجن ابو غريب، وهي عينة من العينات التي تناقلت صورها أغلب تلفزيونات العالم، والتي كشفت فعلا عن الحقد الدفين الذي تختزنه الشخصية الامريكية.

¹⁷. أنظر حسن الضيقة، ملاحظات حول موضوعات حقوق الإنسان في الفكر المعاصر.

الدكتور عبد القادر تومي

وكانت هذه الأخيرة تعمل على إبراز انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الدول الرأسمالية.

إن هذه المرتكزات المعنوية والفلسفية للنسق الغربي الحديث تجد تعبيراً لها في كل مبنى من مباني أممها ودولها وطبقاتها وأفرادها. تلك هي باختصارٍ شديد بعض أوجه المسارات المتحركة بكافة ما أنتجه النسق الغربي الحديث من شرائع ومذاهب فكرية وسياسية مختلفة، مؤكداً هزال اللغة العقلانية والحقوقية الباردة التي يحاول عبرها هذا النسق أن يجد مسوغات لواقعه المنفلت من أي وازع عقائدي أو فلسفي أو أخلاقي.

في اعتقادي أنه منذ أن بشر فرنسيس فوكوياما في كتابه " نهاية التاريخ " بسيادة قيم الحضارة الغربية في الديمقراطية الغربية و حقوق الإنسان. بدأ يتكون الاتجاه الذي ينظر لحقوق الإنسان ورقة لخدمة مصلحة دون أخرى أو بالضبط مصلحة خاصة للدول المتطورة والمهيمنة في الصراع الدائر بين الشمال والجنوب ويحاول أنصار الفكر الليبرالي نشر المفاهيم المرتبطة بحقوق الإنسان مما يخدم مصالحهم، مستخدمين كل الوسائل الممكنة لتحقيق ذلك. وبذلك يتم تصدير البضاعة (الديمقراطية وحقوق الإنسان) بعد ما تم إنتاجها في مخابهم.